نهر قوله والسوق افضل من قودها اقتد الفعله عليه السلام الا اذا كانت لا تساق الا بقودها هداية قوله بزاده المزاده بفتح الميم والنقاس كسرها الاناة التي تزود فيها الماء واصلها مزود وجمعها مزايد معراج والمراد هنا تطعم ادم قوله احب من التحليل الان له ذكرا في القران ولانه للاعلام والتحليل للزينة هداية قوله لانه مكروه اي تحريما فيما اذا كره اشعار اهل زمانه لما لغلبهم فيه على وجه يخشى منه الرابية هداية قوله لانه هدى يعني اذا دون من السنة لكان بناء الثابت فيه صحيح مسلم وغيره قوله وكان يقرب هذا في الشرع واللغة وفي الاشعار الاهداء بلى قوله ثم هو من اي رهو الاشبه بالصواب درر قوله لانه ساق الهدي وسوق الهدي يمنع من التحلل لانه لما اثر في الاحرام ابتداء فلان يؤثر فيه اذا بقي اولى زيلعي قوله هل من احرامه فيه اشارة الى بقاء احرام العمرة خلافا لقول شيخ الاسلام ان احرامها انما هو بالوقوف ولم يبق الا ركن التحلل قال الزيلعي وهذا بعيد لان القارن اذا جامع بعد الوقوف يجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة قوله ولا تمتع ولا قران اي لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام بنا على عود اسم الاشارة للتمتع والقران ضمنا لان الهدي تلو شتوا جازا واراقوا دم الجبر ولا يجب عنه الصوم مع الاعسار سراج الا ان ظاهر كلامهم عدم الصحة بجرد ردد الشرنبلالي وهو انه لا خلاف في صحة تمتع المكي وقرانه لكن مع الاساءة ومن صرح بعدم الصحة مراده الصحة الكاملة المستحقة للثواب وقول البدائع لا يتصور التمتع من المكي لوجود الالمام الصحيح خاص بصورة واحدة اذا احلت من عمرة ولم تعد الى الهدي وتسير فيما اذا سافرت اولم تحلت الى قوله ومن بلدا اي مكة المشهد من الحل نهر لنسبة اضافة ابتداء الذكر قوله اي من كان داخل الميقات لانه بمكة حاضري المسجد الحرام وان كان بينهم وبينها مسيرة سفر شرنبلالي خلاف المكي اذا خرج الى الكوفة وترك حتى يعتمر لان محمدا عمرة ميقاتيان فصار بمنزلة الافاقي هداية قوله بطل

تمتعه لانه الم باهله الما صحيحا هداية وهذا اذا حلف فان عاد لاهله قبل الحلق ثم حج من عامه قبل ان يحلق في اهله فهو متمتع فتح وتبيين وقيد بالمتمتع لان القارن لا يبطل قرانه بالعود شرنبلالي قوله وقال الشافعي لا يبطل لان الالمام عنده لا يبطل التمتع حتى اجازه لاهل مكة زيلعي قوله وقال محمد يبطل التمتع لانه اذا اهل سنة بين ولهذا ان العود مستحق عليه ما دام على نية التمتع لانه السوق منعه من التحلل فلا يصح الالمام بخلاف المكي اذا خرج الى الكوفة واحرم وساق الهدي حيث لا يكون متمتعا لان العود هناك غير مستحق عليه فصح الالمام هداية وفي قوله ما دام على انه لو بدا له بعد العمرة ان لا يحج من عامه كان له ذلك لانه لم يحرم بالحج بعد واذا ذبح الهدية او امر بذبحه وتم تطوعا فتح واذا تحلل كان تاركا للواجب وهو الحلق فليراجع شرنبلالي قوله ونوى الاقامة ليس قيدا احترازيا بل لا فرق بين كونه منتفعا عنده بحيث يمتنع عنها بين ان ينوي الاقامة بها عشرة ايام او لم ينو لكونه جنونه وحكى ما ذكره الشارح بقيل وقد وعلى ضمنه قوله كان متمتعا لان الاحرام شرط فيصح تقديمه على اشهر الحج وانما تعتبر اداء الافعال فيها وقته وهو الاكثر ركنه للاكثر حكم الكل هداية وانما اختصت المتعة باداء الافعال العمرة في اشهر الحج لان اشهر الحج كان معينا للحج قبل الاسلام فما وضع الله العمرة فيها استباطا للسفر الحبيد عن الزنا وكان اجتماعهما في وقت واحد في سفر واحد رخصة وتمتعا بحر والقران كالتمتع كما قدمناه قوله شرائط وذوا التقوى بفتح القاف وكسرها وحملها منها مع ان الحج لا يصح منها لصحة بعض افعاله فيها اذ الافاقي لو قدم مكة في شوال وطاف للقدوم ثم مضى لبلده اجزاه عن